الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/17

D Distr.: General
29 December 2025

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الثامنة والعشرين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الثامنة والعشرين.

* E/ECA/COE/44/1

A. 25-01360 (A)

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا عن دورتها الثامنة والعشرين

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثامنة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا في مدينة نيامي، النيجر، حضوريا وعبر الإنترنت يومي ٥ و٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وتناولت الدورة موضوع ''الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في غرب أفريقيا''.

٢- وحضر الدورة أكثر من ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون عن الأعضاء الخمسة عشر في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي يخدُمها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، وهي: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وحضر ممثلون عن الكيانات التالية في منظومة الأمم المتحدة: مكتب المنسق المقيم في النيجر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤- وحضر ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التالية: المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية للتنمية، وصندوق التضامن الأفريقي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، ومصرف الاستثمار والتنمية، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو-غورما، وسلطة حوض النيجر، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الوكالة النقدية لغرب أفريقيا.

٥- وحضر مراقبون من الشبكات والمنظمات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، التالية: 'كومباس' لخدمات الأعمال العالمية، واتحاد غرف التجارة والصناعة في غرب أفريقيا، الجمعية الوطنية للتجار النيجيريين.

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٦- ألقى كلماتٍ افتتاحيةً كل من الشيخ مودو ثيام، رئيس المكتب المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية؛ والسيدة نغوني ديوب، مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد حمة حمادو، المستشار الخاص لرئيس وزراء النيجر، ممثلا عن الدولة المضيفة.

٧- واستعرض السيد ثيام التنفيذ الناجح للتوصيات التي أُعتمدت خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية، حيث أشاد بالمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا لجهوده المتواصلة في تحقيق النتائج لصالح الدول في ظل سياق عالمي معقد وقيود هيكلية سائدة. وشدد على أهمية المشاركة الجماعية لضمان تنمية شاملة وقادرة على الصمود ومستدامة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وجدد التأكيد على استمرار دعم المكتب المنتهية ولايته للمكتب الجديد.

٨- ورحبت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بجميع المشاركين وأعربت عن تقديرها للمكتب المنتهية ولايته على توجيهاته. وأكدت مجددا على التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الثابت بدعم أعضائها في ظل السياق الاقتصادي والمالي الراهن والصعب. وفي معرض إشارتها إلى تعزيز التآزر الإقليمي، ذكرت أن المنظمات الحكومية الدولية والمكتب دون الإقليمي باتوا يستفيدون بشكل متزايد من منصتهم الجماعية للاستجابة للتحديات الوطنية بطريقة تعاونية وفي الوقت المناسب، وذلك في مجالات تمويل التنمية، وتغير المناخ، والبيانات والإحصاءات، والمياه والطاقة. وأكدت أن الأزمة العالمية المستمرة تمثل فرصة لإيجاد حلول ابتكارية تدعم المسارات الوطنية نحو التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة دون أن يُترك أحدا خلف الركب.

٩- وقد تولى السيد حمادو افتتاح الدورة رسميا، حيث وضع الاجتماع في سياق دولي يتسم بتوترات جيوسياسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، والآثار المستمرة لجائحة كورونا (كوفيد-١٩). وقال إن تعزيز تعبئة الموارد المحلية أمر بالغ الأهمية لحماية السيادة وتعزيز العقد الاجتماعي مع عموم الناس، مؤكدا أن الاعتماد على التمويل الخارجي يكشف حدود هذا النوع من التمويل. وحث المشاركين على الانخراط بفعالية في المناقشات المتعلقة باستراتيجيات تحديث الأنظمة المالية، وفرض الضرائب على القطاع الرقمي والشركات متعددة الجنسيات، وإقامة أوجه تآزر إقليمي أقوى لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوسيع القاعدة الضريبية، تماشيا مع موضوع الدورة.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٠- انتُخبت البلدان التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: سيراليون

نائب الرئيس: غامبيا

المقرر: السنغال

ثالثا- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٣ من جدول الأعمال]

١١- قدم ممثل عن الأمانة جدول الأعمال المؤقت (ECA/SRO-WA/ICSOE/28/1) ومشروع برنامج العمل (ECA/SRO-WA/ICSOE/28/2). واقترح الرئيس تعديلات على كلتا الوثيقتين، ووافقت عليها اللجنة الحكومية الدولية. وقد سبق تعميم التعديلات بشكل غير رسمي قبل الاجتماع. ثم تم إقرار جدول الأعمال التالي، بصيغته المعدلة:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٤- عرض ومناقشة موضوع الدورة ''الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في غرب أفريقيا''.

٥- الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها غرب أفريقيا مؤخرا: استعراض الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا.

٦- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في غرب أفريقيا.

٧- التقارير النظامية: تقرير عن أنشـــطة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦؛

٨- عرض المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٩- النظر في مشاريع توصيات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وإقرارها.

١٠- موعد الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا ومكان انعقادها.

١١- مسائل أخرى.

١٢- اختتام الدورة.

رابعا- عرض ومناقشة موضوع الدورة ”الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية في غرب أفريقيا“ [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- العروض

١٢- قدم ممثل عن الأمانة الموضوع، وذلك بتسليط الضوء على الدور الحاسم لتعبئة الموارد المحلية في سد الفجوة المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أنه تم في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية توجيه نداء إلى البلدان لتعبئة الموارد العامة المحلية وتسخيرها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النظم الضريبة وجعلها تصاعدية أكثر، وضمان الفعالية في تحصيل الإيرادات. وقال إن تعبئة الموارد المحلية في غرب أفريقيا تواجه معوقات بسبب انخفاض التغطية الضريبية، وضعف إدارة الضرائب، والبنية التحتية الرقمية المحدودة، والحوافز الضريبية المفرطة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتنسيق المشتّت بين دول المنطقة دون الإقليمية. فقد بلغ متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء في الإيكواس ١٤,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهو أقل من المتوسط القاري الذي يبلغ ١٦ في المئة.[١] وأضاف أن الرقمنة تتيح فرصة كفيلة بتحقيق التحوُّل لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وأن بعض دول غرب أفريقيا تبدي اهتماما بالاستفادة من التطبيقات الرقمية لهذا الغرض. وتظهر الأدلة الحديثة أن البلدان التي اعتمدت تكنولوجيا المعاملات المالية بالأجهزة المحمولة زادت إيرادات الضرائب بنسبة ١٢ في المائة في المتوسط.[٢]

١٣- وأطلعَ السيد فيليب كارغبو، كبير المديرين المكلف بالرقابة والبحث والتخطيط في هيئة الإيرادات الوطنية لسيراليون، الحاضرين على خبرة بلاده في تنفيذ نظام إدارة ضرائب متكامل. وقال إن سيراليون تعكف على رقمنة إدارة الضرائب لتعزيز التعاون في الوقت الحقيقي؛ وتحسين إدارة المعلومات؛ وتعزيز الكفاءة والفعالية والثقة؛ وزيادة الإيرادات؛ وتقليل الأعباء عن دافعي الضرائب. وقد مكنت هذه العملية من تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا وتتبع الامتثال بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، تحسنت معدلات الامتثال في السنوات الأخيرة، لا سيما في نظام الدفع حسب الكسب، الذي ارتفع من ٦٤ في المئة في ٢٠٢١ إلى ٩٢ في المئة في ٢٠٢٤ لكبار دافعي الضرائب. وأدى مزيد من الشفافية والمساءلة إلى تحسين ثقة دافعي الضرائب. وأكد أن التحديات التي واجهتها الرقمنة في سيراليون تشمل الارتهان لمورّدين بعينهم، ومحدودية السعة، وأمن البيانات، وجودة البيانات، ومقاومة الإصلاحات. وقال إن إدارة التغيير، وتدريب الموظفين، ودعم الإدارة العليا، واتباع نهج على مستوى أجهزة الحكومة

(١) Organisation for Economic Co-operation and Development, African Union Commission and African Tax Administration Forum, *Revenue Statistics in Africa 2024: Facilitation and Trust as Drivers of Voluntary Tax Compliance in Selected African Tax Administrations* (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development, 2024).

(٢) GSM Association, “Driving digital transformation of African economies: evidence and methodology document” (London, 2024).

بأسرها، والمشاريع التجريبية، والاندماج مع البنوك هي عناصر مهمة في عملية الرقمنة في بلده، وتُقدم دروسا يمكن للبلدان الأخرى أن تتعلم منها. وتشمل جهود التحول الرقمي الجارية وضع أنظمة داخلية لتفادي الارتهان لمورّدين بعينهم، إلى جانب تعزيز قابلية التشغيل البيني لأنظمة الحكومة الإلكترونية.

١٤- واستعرض رئيس قسم الضرائب والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، المشاريع الكبرى في غرب أفريقيا في مجال إدارة المالية العامة، بما في ذلك توحيد قوانين الضرائب وبرنامج الانتقال الضريبي، وذلك بهدف تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية لتعويض انخفاض الضرائب الخارجية المرتبطة بتحرير التجارة بموجب التعرفة الخارجية المشتركة للاتحاد الاقتصادي وللإكواس. وقال إن المبادرات المهمة الأخرى تشمل: إنشاء نظام إدارة ضرائب رقمي؛ والترابط بين أنظمة المعلومات لتحقيق تآزر أكبر؛ وإدخال نظام فوترة إلكتروني لتحسين تحصيل الإيرادات؛ ورقمنة إجراءات تسجيل الصكوك، وإصدار إيصالات الشراء، وإجراء التدقيقات الضريبية. وقد أسفرت الابتكارات في إدارة المالية العامة عن نتائج في رقمنة إدارة الضرائب وأنظمة الدفع، لكن التحديات تبقى قائمة، بما في ذلك محدودية الميزانيات المخصصة للإدارات الضريبية، وحجم القطاع غير الرسمي، والسياسات غير الفعالة لتعزيز تحصيل الضرائب، وقلة الأمان في أنظمة الدفع والتسجيل الرقمية.

باء- المناقشة

١٥- في المناقشة التي أعقبت ذلك، ركز المشاركون على التقليل من الفساد المرتبط برقمنة أنظمة الدفع وعلى تحسين كفاءة تحصيل الضرائب، مع الإعراب أيضا عن المخاوف من احتمال فقدان الوظائف المرتبطة برقمنة العمليات الضريبية. وسلطوا الضوء على التنفيذ الناجح للفوترة الرقمية داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، لا سيما في بنن والنيجر، اللذين زادا فيهما الامتثال الضريبي لدى الشركات الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المشاركون على اتساع القطاع غير الرسمي في المنطقة دون الإقليمية والحاجة إلى سد الفجوة الرقمية حتى لا يُترك أحد خلف الركب.

١٦- وأخذت اللجنة الحكومية الدولية عِلما بتوسع رقمنة الاقتصاد، لا سيما تطوّر التجارة الرقمية، التي ساهمت في فعالية الرقمنة الضريبية. وناقش المشاركون مخاطر استبعاد دافعي الضرائب في المناطق الريفية، الأمر الذي يتسبب في عدم المساواة التي تضر بدافعي الضرائب في القطاع الرسمي مقارنة بالعاملين في القطاع غير الرسمي، ويؤدى إلى مخاطر الأمن السيبراني في عملية رقمنة الضرائب، رغم تطبيق أنظمة الحفظ الاحتياطي للبيانات. كما شدد المشاركون على ضرورة تنظيم القطاع غير الرسمي بشكل أفضل للمساهمة بفعالية أكبر في تعبئة إيرادات الضرائب. وأثاروا قضية الازدواج الضريبي كمصدر للقلق في إدارة المالية العامة في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون قصص النجاح من جميع أنحاء أفريقيا (مثل سندات المغتربين والمساهمات المحلية الأخرى المستخدَمة لتمويل سد النهضة الإثيوبي الكبير) وآسيا، وطلبوا من الأمانة توثيق قصص النجاح وأفضل الممارسات.

خامسا– الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها غرب أفريقيا مؤخرا: استعراض الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف– العرض

١٧- قدم ممثل عن الأمانة رؤى من التقرير المتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة دون الإقليمية (ECA/SRO-WA/ICSOE/28/4). وأشار إلى أنه، رغم أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية الذي بلغ ٤,٢ في المئة هو من بين الأعلى في القارة، إلا أن التضخم المرتفع الذي بلغ ١٩,٢ في المئة، والعجز المالي بنسبة ٤,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام الذي بلغ ٥٨,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تظل تشكل تحديات تتفاقم بسبب استمرار انعدام الأمان، والصدمات المناخية، وعدم اليقين العالمي، وهو الأمر الذي لا يزال يهدد الاستقرار. ويمكن للشباب في غرب أفريقيا توفير عائد ديموغرافي يمكن استغلاله من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري وإيجاد فرص العمل. وتبقى نسبة التوظيف غير الرسمي التي تبلغ ٩١,٦ في المئة، وعدم المساواة بين الجنسين، وارتفاع انعدام الأمن الغذائي تحدياتٍ قائمة. وقد بلغ متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤,٤ في المئة في عام ٢٠٢٢، وهو أقل من معيار النمو المطرد الذي يقدر بنسبة ١٥ في المئة، ويؤكد الحاجة إلى تحديث أنظمة الضرائب ورقمنتها، وتحسين الامتثال، وترشيد الإعفاءات. ويمكن للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي إضفاء تحول على تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الشفافية. ويمكن أن يوفر التمويل الابتكاري، بما في ذلك السندات الخضراء والزرقاء، والمعاشات، والتحويلات المالية، والصكوك، ومبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، حيزا ماليا جديدا للتنمية الشاملة والمستدامة. وبشكل عام، كانت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي من عوامل التمكين القوية للتحول في غرب أفريقيا، حيث دفعت بالكفاءة والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والنمو المستدام.

باء– المناقشة

١٨- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أبرز المشاركون الحاجة إلى توحيد الجهود على المستويين الوطني ودون الإقليمي لتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، وأكدوا على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وأشاروا إلى أن معالجة الفساد وانخفاض مستويات الثقافة الضريبية والثقة ضرورية لتحسين الحوكمة والأداء المالي. وأضافوا أنه يجب ترشيد الإعفاءات الضريبية لضمان بقائها مبررة اقتصاديا وإدخال حوافز لتعزيز الامتثال الضريبي الطوعي. وأكدوا أن للقطاع الخاص دورا كبيرا في آليات التمويل الابتكاري. وسلطوا الضوء على المعضلة الشائكة المتمثلة في تعزيز السياسة المالية التي تركز على دعم من يعيشون في فقر دون المساس بفعالية تعبئة الضرائب. وناقشوا أساليب جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في تمويل مشاريع البنية

التحتية والتنمية المستدامة، داعين إلى توفير فرص تمويل مناخية أكبر كأمثلة على الآليات التمويل الابتكاري.

جيم- مبادرة 'ما وراء الناتج المحلي الإجمالي'

١٩- في إطار المشاورات الجارية المتعلقة بفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بما وراء الناتج المحلي الإجمالي، عرضت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا مبادرة 'ما وراء الناتج المحلي الإجمالي'، التي أُدرجت كمقياس ضمن 'ميثاق المستقبل' الذي اعتمدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.(٣) وتهدف المبادرة إلى تحسين الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية من خلال إضافة أبعاد له، دون استبداله، وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في هذا المقياس مع توضيح عدم كفايته بمفرده. وكان الأمين العام قد أنشأ فريق الخبراء الرفيع المستوى، الذي كان يُجري مشاورات مع أصحاب المصلحة، بهدف اقتراح عدد محدود من مؤشرات التنمية المستدامة المملوكة للبلدان والقابلة للتطبيق عالميا والتي تكون مكمّلة للناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، استنادا إلى إطار شامل يركز على الإنسان ويتكوّن من أربعة مبادئ أساسية، ألا وهي: الرفاه، والاستدامة، والعدالة، والشمول. وكان فريق الخبراء الرفيع المستوى يستخدم نهجًا شاملا ويستند إلى الأعمال التي أنجزتها جهات أخرى، بما في ذلك اللجنة الإحصائية، والأطر القائمة مثل إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونظام المحاسبة البيئية الاقتصادية، والادخار الصافي المعدل.

٢٠- واقترح المشاركون أن تتسم مبادرة 'ما وراء الناتج المحلي الإجمالي' بتصميمٍ متعدد الأوجه يُدمج أبعادا من قبيل رأس المال البشري والاستثمار، وهي أبعاد تنطوي على تأثيرات محفزة على الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، قد يتعرض نجاح المقياس الجديد لعراقيل بسبب عدم كفاية جمع البيانات، وهو ما يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

سادسا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة في غرب أفريقيا [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢١- قدم ممثل عن الأمانة النتائج الواردة في التقرير المتعلق بالتقدم الذي أحرزته دول غرب أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (ECA/SRO-WA/ICSOE/28/5)، وهو التقرير الذي ركّز على الأهداف ٦ و٧ و٩ و١١ و١٧، تماشيا مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٦ والأهداف ١ و٢ و١٦، التي تعتبر أولوية في

(٣) قرار الجمعية العامة ٧٩/١.

غرب أفريقيا. ويمكن الاستدلال من النتائج أن غرب أفريقيا حقق تقدما في تحقيق الأهداف، لكن الوتيرة بطيئة جدا بحيث لا يمكن تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. ولا تزال التحديات المستمرة، بما في ذلك الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، ومخاطر الأمن، والصدمات المناخية، تعرقل التقدم. ويبقى الوصول إلى الطاقة النظيفة والربط الكامل بالكهرباء محدودا، وهو ما يعوق التصنيع ويؤثر على رفاه المنطقة دون الإقليمية. ورغم تحقيق مكاسب متواضعة في مجالي المياه والصرف الصحي، تظل أوجه القصور في البنية التحتية والفجوات في البيانات تشكل تحديات.

٢٢- ثم وَصَف ممثل الأمانة نتائج تمرين محاكاة أجري في غينيا وليبيريا والنيجر ونيجيريا لعرض الأساليب التي يمكن من خلالها استخدام تحسين تعبئة الموارد المحلية كأداة لتعزيز الجهود لتحقيق الأهداف في غرب أفريقيا، لا سيما الهدفين ٦ و٧ المتعلقين بضمان ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة. ويتضح من النتائج أن تحقيق نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي الموصى بها وهي ١٥ في المئة يمكن أن يعزز بشكل كبير تحقيق الأهداف في جميع بلدان أفريقيا. ففي ليبيريا، سيمكِّن ذلك حوالي ٢١٢ ألف شخص إضافي من الحصول على الكهرباء و٢٣ ألفا آخرين من الاستفادة من الصرف الصحي الأساسي. ويكمن التأثير الأكبر في نيجيريا، حيث سيحصل حوالي ٢٤,٥ مليون شخص على الكهرباء و١٩,٧ مليون شخص على خدمات الصرف الصحي الأساسية. وفي غينيا، سيحصل ٢,٣ مليون شخص إضافي على الكهرباء و١,١ مليون شخص إضافي سيحصلون على خدمات الصرف الصحي. وفي النيجر، سيحصل ٦,٢ مليون شخص على الكهرباء ومليونان على خدمات الصرف الصحي. وتبرز النتائج ما ينطوي عليه تحقيق الأهداف من إمكانات كفيلة بتحقيق التحول لتحسين تعبئة الموارد المحلية.

باء- المناقشة

٢٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب المشاركون عن اهتمامهم بمعرفة المزيد عن تأثير الدين على التقدم نحو تحقيق الأهداف في غرب أفريقيا، لا سيما في ما يتعلق بدوره في تمويل الاستثمارات التي تركز على الأهداف. وقد سعوا إلى فهمٍ أعمق لدور الرقمنة الاقتصادية بشكل عام، ورقمنة الضرائب، بشكل خاص، في تحقيق الأهداف. وأخيرا، أوصى المشاركون بأن تتضمن كل نسخة مستقبلية من الوثيقة المعروفة حاليا بتقرير التقدم الذي أحرزته دول غرب أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقييما للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والطموحات المنصوص عليها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'.

سابعا– التقارير النظامية: تقرير عن أنشـــطة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤–أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦ [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف– العرض

٢٤– قدمت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التقرير المتعلق بأنشطة المكتب دون الإقليمي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤–أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦ (ECA/SRO-WA/ICSOE/28/6). وأكدت أنه، تماشيا مع الوظائف الأساسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثلة في كونها مركزا للفكر وجِهةً تشغيلية وتتولى عقد الاجتماعات، نظم المكتب دون الإقليمي عمَله في أربعة مجالات تركيز استراتيجية، وهي: تسخير العائد الديموغرافي من أجل التنمية؛ والتنويع الاقتصادي والتصنيع اللذان يجدان أساسهما في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والاستقرار الاقتصادي الكلي والتخطيط للتنمية الاقتصادية؛ وتغير المناخ والرقمنة. وسلطت المتحدثة الضوء على الإنجازات الكبيرة التي تحققت في تنفيذ ولاية المكتب دون الإقليمي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، والنمو الشامل، والتكامل الإقليمي. وقد شملت هذه الإنجازات تعزيزَ تعبئة الموارد المحلية من خلال إجراء إصلاحات ضريبية وتشخيصات مالية في توغو وسيراليون؛ وتعزيزَ تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في نيجيريا من خلال تمكين النساء والشباب من الاستفادة من الأدوات الابتكارية لأكثر اثني (١٢) منتَجا من حيث التداول؛ وتعزيز التخطيط الإنمائي في ليبيريا من خلال دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خطة التنمية الوطنية الجديدة للبلاد باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، ومن خلال اعتماد الخطة الوطنية.

٢٥– وفي ما يتعلق بالعائد الديموغرافي، ساعد المكتب دون الإقليمي في إدخال أطرٍ للميزنة بشأن هذا الموضوع في بوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر، وهو ما ساهم في إعداد الميزانيات الوطنية للسنة المالية ٢٠٢٦، الأمر الذي عزز مواءمة الموارد مع الأولويات المتعلقة بالعائد الديموغرافي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب دون الإقليمي منصة رقمية إقليمية للرصد ودرب خبراء وطنيين. وفي السنغال، وغينيا، وغينيا بيساو، وكابو فيردي، ونيجيريا ساعد المكتب الإقليمي في وضع أو الانتهاء من الاستراتيجيات الوطنية، أو جوانب تتعلق بها، بشأن تنفيذ الاتفاق. وشمل ذلك، في غينيا، وضعَ استراتيجية لتجارة الخدمات لإطلاق العنان لإمكانات التصدير الوطنية ودعم خطة البلاد الموسومة برؤية سيماندو ٢٠٤٠؛ وفي نيجيريا، وضعَ أدوات الوصول إلى السوق داخل أفريقيا (دليل تصدير ومنصة تجارة إلكترونية) لرواد الأعمال من النساء والشباب؛ وفي كابو فيردي، وضعَ استراتيجية وطنية. ورغم استمرار الرياح العالمية المعاكسة، ظل المكتب دون الإقليمي ملتزما بالتنمية المستدامة. وستتمثل أولويات برنامج ٢٠٢٦ في إدارة الديون، وتوسيع الميزانية التي تتناسب مع العائد الديموغرافي، وتعزيز العمل في تمويل المناخ، وتعزيز المنصات للتعاون بين كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

باء- المناقشة

٢٦- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشادت اللجنة الحكومية الدولية بالمكتب دون الإقليمي على النتائج التي حققها وعلى ودعمه المستمر للدول في ظل التحديات العالمية والإقليمية المستمرة. وأشاد ممثل من القطاع الخاص بالالتزام المستمر للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة ودعمها، وهو الأمر الذي يُعد حيويا للنمو الاقتصادي في المنطقة وإيجاد فرص العمل. وأكد أن الحواجز المالية العالية، مثل تكلفة حضور المعارض التجارية، لا تزال باهظة بالنسبة للعديد من هذه المؤسسات؛ ولذلك، شجع المشاركون اللجنة الاقتصادية على تغيير تركيزها من التدريب المستمر إلى الدعم الملموس، مثل تقديم المساعدة لعدد محدود من المؤسسات للمشاركة في المعارض، يليها الرصد والإرشاد. وأكد أحد ممثلي اللجنة الاقتصادية من جديد نهجَ اللجنة القائم على الطلب، مستشهدا بمثال يتعلق بطلب تقدمت به توغو لدعم إعادة تأسيس الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما استجابت له اللجنة. وأكد المشاركون أن توجيه الموارد نحو تعزيز الأمن البشري والحماية الاجتماعية وتلبية احتياجات الناس سيكون أكثر فاعلية لتحقيق الأمن والاستقرار الوطنيين من الإنفاق المفرط الحالي على الدفاع والاستخبارات.

ثامنا- عرض المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٧- قدم ممثلو الأمانة دراسة بعنوان ''التحويلات المالية الشخصية ومساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة في غرب أفريقيا''، أُعدت استجابة لتوصية تم اعتمادها خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية التي عقدت في عام ٢٠٢٤.(٤) فقد كان غرب أفريقيا ثاني أكبر متلقٍ للتحويلات المالية بين جميع المناطق دون الإقليمية، وتلقت نيجيريا ٥٧,٢ في المئة من التحويلات في المنطقة دون الإقليمية. وحسب ترتيب تنازلي لمقدار التحويلات المالية التي تلقَّوها، فقد تلقت نيجيريا والسنغال وغانا وساحل العاج ومالي أكثر من مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وهو ما يدل على الإمكانات الهائلة للتحويلات المالية لتمويل التنمية إذا تم وضع أطر تنظيمية ومؤسسية مناسبة. وقد أجري تحليل على المستوى الكلي بهدف فهم تأثير التحويلات المالية على التنمية المالية، وقدرة الاستثمار الأسرية، واستهلاك الأسر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تأثير الفعالية التنظيمية والمؤسسية على تدفقات التحويلات المالية. وكان واضحا من النتائج أن التحويلات التي تلقتها الأسر كان لها تأثير إيجابي كبير على الاستثمار واستهلاك الأسرة.

(٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يصدر لاحقا).

٢٨- وأُجري تحليل على المستوى الجزئي في غانا، بهدف دراسة تأثير تحويلات الأسر على تمويل الأهداف. وأشارت النتائج إلى أن التحويلات المالية تساهم بشكل كبير في تطوير مشاركة الأسر في الأنشطة الزراعية، واعتماد الطاقة المتجددة، والمشاركة في الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال المعاملات المالية باستخدام الأجهزة المحمولة أو امتلاك حساب بنكي.

باء- المناقشة

٢٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، ركز المشاركون على مساهمة التحويلات المالية في تسريع التنمية المستدامة في اقتصادات غرب أفريقيا، مؤكدين أن القيمة الإجمالية للتحويلات تتجاوز أحيانا قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. ووصف ممثلو بنن وتوغو وسيراليون وغانا ونيجيريا تجاربهم الوطنية، موضحين أن معظم التحويلات كانت تُستخدم للاستهلاك، لا سيما التعليم والإسكان والخدمات، بدلا من الاستثمارات المنتجة. ومع ذلك، شدد المشاركون على أنه بسبب الروابط الاقتصادية الكلية، كان لزيادة الاستهلاك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والرفاه والتنمية المستدامة بشكل عام. وأكدت اللجنة الحكومية الدولية على الحاجة إلى بيانات موثوقة لتقييم تأثير التحويلات على التنمية، ولتوجيه التخطيط واتخاذ القرار، وتحفيز الجاليات المغتربة على الاستثمار في بلدانها الأصلية.

٣٠- ومن بين القضايا الرئيسية التي أُثيرت كان ارتفاع تكلفة تحويل الأموال؛ والاستخدام الواسع للقنوات غير الرسمية بسبب الرسوم المرتفعة؛ والمبالغ الصغيرة من الأموال المحولة التي تُستثمر في الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأقر المشاركون بأهمية التعاون بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية لتقليص تكلفة التحويلات، وتحسين نظام التحويلات غير الرسمية، وتأمين حقوق العمال المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، دعوا إلى إيجاد بيئة مناسبة للاحتفاظ بالعمالة الماهرة وتعزيز استثمار التحويلات في الأنشطة الإنتاجية. وأخيرا، أكدوا الرأي القائل بأن التحويلات لا تزال المصدر الأهم لتمويل التنمية البشرية والاجتماعية في غرب أفريقيا.

تاسعا- النظر في مشاريع توصيات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وإقرارها [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣١- نظرت اللجنة الحكومية الدولية في التوصيات التالية واعتمدتها وطلبت من المكتب نقلها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٢- ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) إنشاء نظام فعال لتنظيم القطاع غير الرسمي، بهدف تعزيز مساهمته في تحصيل الضرائب، ومكافحة الاحتيال وعدم المساواة الضريبية بين دافعي الضرائب من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية؛

(ب) تنفيذ تدابير كافية وآليات دعم محددة لمنع الاستبعاد الرقمي لسكان الريف وكبار السن وذوي المستويات التعليمية المحدودة، وحماية صغار دافعي الضرائب من نظام آلي صارم، مع تسخير الرقمنة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛

(ج) تعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأمن البيانات لضمان حمايتها من الهجمات الإلكترونية وفقدان البيانات، والحفاظ على استمرارية الأعمال، وتعزيز إمساك الجهات الوطنية بزمام الحلول التكنولوجية؛

(د) الاستفادة من التقنيات الرقمية لتجنب الازدواج أو التعدد الضريبي وتعزيز الشفافية والمساءلة في تعبئة الموارد من خلال تقليل العمليات اليدوية وتقليل فرص الفساد وسوء الإدارة، لتشجيع القطاع الخاص على اعتماد دفع الضرائب ذات الصلة؛

(هـ) تعزيز آليات نشر المعلومات بشأن الإجراءات الضريبية، لا سيما الإقرارات الضريبية، وتعزيز التوعية الضريبية، ورفع الوعي بين أصحاب المصلحة، والدعوة إلى الحس الضريبي لتحسين الامتثال؛

(و) إجراء مشاورات وطنية واسعة بشأن مبادرة ما وراء الناتج المحلي الإجمالي والعمل مع الشركاء على المستوى الإقليمي لتعزيز موقف أفريقي موحد وتقديم المدخلات ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات القارة؛

(ز) الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تزويد الشباب بالمهارات الرقمية، وتعزيز النمو الشامل، والتشجيع على ريادة الأعمال وعلى توفير فرص الأعمال، بهدف تسخير العائد الديموغرافي، والاحتفاظ بالمواهب، وتقليل هجرة العقول؛

(ح) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية لضمان إنتاج البيانات ونشرها في الوقت المناسب؛

(ط) تعزيز الشمول المالي من خلال الرقمنة، والحوافز، والأدوات التنظيمية والمؤسسية المناسبة، والإجراءات الموجهة للمغتربين، بهدف خفض تكاليف تحويل التحويلات المالية وجذب أموال المغتربين لتمويل أولويات التنمية؛

(ي) تعزيز قدرة الأشخاص الذين يتلقون التحويلات المالية على استخدام الأموال بطريقة اقتصادية منتجة، بما في ذلك من خلال برامج تدريب موجهة للتثقيف المالي والاستثمار، لا سيما تدريب الأسر الريفية على تحسين توجيه التحويلات المالية إلى الاستثمارات الزراعية، من أجل تعزيز التنمية الريفية والأمن الغذائي.

٣٣- ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، القيام بما يلي:

(أ) التعلم من تجارب سيراليون والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بهدف وضع سياسة ضريبية مشتركة وموحدة وفعالة في غرب أفريقيا، باستخدام الرقمنة ومعالجة القضايا المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الرقمية؛

(ب) دعم أعضائها في مشاركة تجاربهم في استغلال الإمكانات التي تتيحها آليات التمويل الابتكاري للتنمية المستدامة ومواءمتها مع استراتيجيات التنمية الإقليمية والوطنية؛

(ج) التواصل مع أعضائها باستخدام مذكرة إرشادية ونموذج موحد لجمع آرائهم، كجزء من المشاورات العالمية المستمرة بشأن مبادرة 'ما وراء الناتج المحلي الإجمالي'؛

(د) دعم أعضائها في الاستفادة بشكل أكبر من الفرص التي توفرها صناديق المناخ المختلفة لتمويل مشاريع البنية التحتية بشكل عام، ومشاريع التكيف مع المناخ بشكل خاص؛

(هـ) الاستمرار في تشجيع أعضائها على مشاركة تجاربهم في تحديث أنظمة الضرائب في سبيل تحسين تحصيل الإيرادات في دول غرب أفريقيا؛

(و) إجراء دراسة عن الروابط بين اتجاهات الدين والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٩، في غرب أفريقيا؛

(ز) تضمين تقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ في جميع الإصدارات المستقبلية من الوثيقة المعروفة حاليا بتقرير التقدم الذي أحرزته دول غرب أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) تحديد الجهات الرائدة في تنفيذ الاتفاق المؤسس منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وعقد منتديات منتظمة للتعلم من الأقران بهدف تيسير تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين أعضائها والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣٤- ينبغي للإيكواس، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وغيرهما من المنظمات الإنمائية دون الإقليمية القيام بما يلي:

(أ) تعزيز إنشاء آليات إقليمية أو أطر تنظيمية لتنسيق الاستخدام الأفضل للتحويلات المالية للاستثمار في تمويل التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لاستغلال أموال المغتربين لتمويل التنمية المستدامة في غرب أفريقيا.

عاشرا– موعد الدورة القادمة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا ومكان انعقادها [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٣٥- قرر المشاركون أن تُعقد الدورة التاسعة والعشرين للجنة الحكومية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، وذلك في تواريخ يُتفق عليها. وقد عرضت سيراليون استضافة الدورة والتزمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم والإرشاد اللازمين.

حادي عشر– مسائل أخرى [البند ١١ من جدول الأعمال]

٣٦- لم تُثر أي مسائل أخرى.

ثاني عشر– اختتام الدورة [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٣٧- قدم السيد جوزيف سماه، رئيس مكتب الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية، ونائب مدير قسم التخطيط والسياسات والبحوث في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في سيراليون، كلمة شكر نيابة عن جميع المشاركين.

٣٨- وأعربت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا عن تقديرها للمساهمات المثمرة والإرشاد الاستراتيجي الذي تم تقديمه خلال الدورة. وأكدت مجددا التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمنح الأولوية لاحتياجات أعضائها والاستمرار في العمل معهم. ثم أعلنت رسميا اختتام وقائع الدورة الثامنة والعشرين للجنة الحكومية الدولية.